

جلسة وزارية حافلة تقرر إعفاءات وعقود ومشاريع كهرباء كبرى



اصدر مجلس الوزراء، خلال جلسته الاعتيادية، اليوم الثلاثاء، جملة من القرارات بينها التعاقد مع شركة ALFRIN ضمن الخط العراقي - التركي وإقرار مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الكهرباء ومجموعة (يو جي تي RENEWABLES UGT)، لإنشاء مشروع متكامل للطاقة الشمسية، والموافقة على قيام وزارة الصحة بإلغاء المنع على استيراد السكاثر الإلكترونية والأراكيل الإلكترونية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان تلحقه وكالة "المطلع"، أن: "رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ترأس الجلسة الاعتيادية الحادية والعشرين لمجلس الوزراء، جرت خلالها مناقشة تطورات الأوضاع والشؤون العامة في البلاد، واستعراض عدد من الملفات والقضايا المهمة، فضلاً عن التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال".

وأضاف البيان أن: "مجلس الوزراء أقر توصيات لجنة الأمر الديواني (7 لسنة 2025)، بشأن المخالفات المثبتة في محضر تحقيق هيئة النزاهة الاتحادية، في 4 تموز 2024، المتعلقة بالتحقيق في ملف إعادة تأهيل السكك الحديدية والعقود المرتبطة به، حيث قرر إعفاء الذوات المدرجة أسماؤهم، لفشلهم في

أداء المهام الموكلة إليهم، بحسب توصية اللجنة التحقيقية موضوع البحث:

- يعقوب حسين سالم/ المدير العام للدائرة القانونية في وزارة النقل.

-عباس ناصر مجيد/ المدير العام لدائرة العقود والتراخيص في وزارة النقل".

وأشار إلى أنه، تقرر إحالة المحضر إلى هيئة النزاهة الاتحادية لغرض استكمال إجراءات التحقيق من المحكمة المختصة.

ولفت إلى أنه:"تمت الموافقة على مُباشرة مكتب رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ مشروعات المرحلة الثانية من حملة "بغداد أجمل"، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المعروضة خلال الجلسة، التي وافق عليها رئيس مجلس الوزراء".

وتابع البيان إنه:"في مجال انتاج الطاقة الكهربائية، وافق على تعديل قراره (346 لسنة 2025)، ليتضمن الموافقة على التعاقد مع شركة ALFRIN التركية، ضمن الخط العراقي التركي (جزرة- كسك) 400 كي في، ولمدة سنة واحدة، وتمول وزارة المالية التخصيصات اللازمة لضمان تجهيز الطاقة الكهربائية للمنطقة الشمالية، والتفاوض بعد تاريخ 1 تشرين الأول 2025، لتجديد واستمرار العقد، من خلال لجنة مؤلفة من ممثل عن مكتب رئيس مجلس الوزراء وممثلين عن وزارة الكهرباء، وشركة (KBR)".

وأكد البيان، إن مجلس الوزراء تابع استكمال مشاريع الطاقة الشمسية، حيث جرت الموافقة على ما يأتي:

1- إقرار مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الكهرباء ومجموعة (يو جي تي RENEWABLES UGT)، لإنشاء مشروع متكامل للطاقة الشمسية، وإدراج وزارتي التخطيط والمالية للمشروعات وفقاً للأولويات، وتتم تهيئة التخصيصات للمضي في التنفيذ، وفقاً لمذكرة مبادئ التعاون، وتخويل وزير الكهرباء الصلاحية اللازمة للتنفيذ.

2- إقرار توصية المجلس الوزاري للطاقة بشأن أسعار عقد الربط وتكاليف التطوير لمشروع محطة ارطاوي للطاقة الشمسية 1000 ميغاواط، وشركة توتال انيرجيز الفرنسية، لكونه من المشروعات الاستراتيجية والمهمة لإنتاج الطاقة النظيفة، بحسب الصلاحيات المالية، مع التزام وزارة النفط بالتسديد بالمثل، بحسب بنود عقود شراء الطاقة الموقعة مع الشركة الفرنسية، وتخويل المدير العام للشركة العامة

لإنتاج الطاقة الكهربائية، المنطقة الجنوبية، صلاحية توقيع ملحق العقد مع الشركة.

ولفت إلى أنه: "ضمن مساعي إنجاز وإتمام المشاريع المملوكة ومشاريع البنى التحتية، أقر المجلس ما يأتي:

1-زيادة الكلفة الكلية لمشروع (إنشاء جسر الحسينية الكونكريتي على نهر دجلة).

2-زيادة الكلفة الكلية ومقدار الاحتياط لمشروع (استحداث مكون إنشاء ممرّ ي الذهاب والإياب لطريق مدخل الأحرار، طريق كوت - بغداد وجسر الأحرار الكونكريتي).

3-إدراج المكون (الأعمال التكميلية لمشروع إنشاء بناية مجلس محافظة البصرة)، وزيادة كلفة المشروع الرئيس لإنشاء البناية.

4- زيادة الكلفة الكلية للمشاريع؛ (أعمال البنى التحتية لمناطق في مركز محافظة البصرة عدد 17)، و(تأهيل البنى التحتية لمنطقة دور النفط خلف المركز الثقافي النفطي).

5-زيادة الكلفة الكلية لمشروع الطريق الحولي مع الجسر السابع بمحافظة نينوى.

وواصل البيان إن: "المجلس تابع شؤون المنافذ الحدودية، وأقر تعديل قراره (24187 لسنة 2024)، المعدل بالقرار (24266 لسنة 2024)، بشأن استثناء عقود تنفيذ منفذ زرباطية، من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، لإتمام إجراءات التنازل من الشركة المنفذة إلى المقاول الثانوي والمضي بالتنفيذ".

وأكد إنه، جرت الموافقة على قيام وزارة الصحة بإلغاء المنع على استيراد السكاثر الإلكترونية، والأراكيل الإلكترونية، والتبغ المسخن، والمتعلق بنسبة النيكوتين والقطران، بما لا يتعارض مع قانون مكافحة التدخين (19 لسنة 2012)، والقوانين النافذة، وأن يعد الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المواصفات القياسية للسلع المذكورة، كما تقوم الهيئة العامة للكمارك بتسعير السلع لأغراض الرسم الكمركي، وقيام الملحقيات التجارية في الخارج بتصديق شهادات المنشأ، الفاتورة الصادرة للبضائع والسلع المصدرة للعراق بهذا الشأن، لغرض إدخالها في نظام المشروع الوطني، لإلغاء معاملات صحة الإصدار.

وأضاف البيان إن: "المجلس نظر في مجموعة من الملفات والقضايا المعروضة على جدول الأعمال واتخذ المقررات التالية بشأنها:

1- تعديل قرار المجلس (245 لسنة 2019)، ليتضمن تخويل مديري فروع دوائر عقارات الدولة في المحافظات صلاحية توحيد وإفراز الأراضي التابعة إلى وزارة المالية، وتوقيع العقود الاستثمارية للمشروعات التابعة للوزارة آنفًا، بعد استحصال موافقة وزير المالية عليها أصوليًا.

2- الموافقة على تسديد مبلغ 1 مليون دولار إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /FAO، من باب المساهمات الخارجية لموازنة العام / 2025".

وأشار إلى أنه: "في مجال التعاون الدولي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ضمن مشروع للتعاون بين العراق وروسيا الاتحادية، خول مجلس الوزراء رئيس هيئة الطاقة الذرية العراقية صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية التعاون بين العراق و الاتحاد الروسي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، استنادًا إلى أحكام الدستور، وأن تعد وزارة الخارجية الوثائق اللازمة وفقًا للسياقات المعتمدة لاستحصال توقيع رئيس مجلس الوزراء".